رئيس مجلس اللجان النقابية لشركة مصافي عدن:

فساد محطة الطاقة يستنزف مئات ملايين الدولارات دون رقيب

الأمناء تقرير خاص:

قال رئيس مجلس اللجان النقابية لشركة مصافي عدن غسان جواد إنه "على سبيل الفساد، لن تخفي رياح فساد المنح الدراسية أكوام الفساد التي أصبحت كالجبال في مرافق الدولة ومنها شركة مصافي عدن وفساد محطة الطاقة الذي يستنزف مئات ملايين الدولارات دون حسيب أو رقيب".

وأضاف: «أكثر من مائتي مليون دولار قيمة عقود لشركات وهمية ملاكها محليون تم إنشاؤها حديثاً في الصين للقيام بأعمال تحديث وصيانة في المصفاة عبر مكتب الأردن الذي بلغ إيجاره خمسة عشر ألف دولار، دون مناقصات أو مرور هذه العقود واعتمادها من قبل الإدارات المختصة في المصفاة حتى بلغت العقود المستحدثة لمحطة الطاقة أكثر من عشرين عقداً وأربعين ملحقا إضافيًا لبناء المرحلة الأولى بقدرة خمسة عشر ميجا فقط".

وتابع: «يحصل هذا أمام مرأى ومسمع الجهات الحكومية والأجهزة الرقابية وكبارات الدولة.. بل وصلت الأمور إلى الاستهتار بالحكومة عندما تعهدت إدارة المصفاة بأنها تحتاج إلى سبعه مليون دولار لتشغيل المرحلة الأولى من محطة الطاقة التي تكفي لإعادة تشغيل المصفاة بقدرتها على تشغيل الورش الإنتاجية الخاصة بتكرير النفط، وقد ضغطت النقابة عماليا وشعبيا حتى دفعت الحكومة السبعة مليون دولار كامله وبعدها أصبحت ملايين الدولارات (فص ملح وذاب) ولا نعلم ما هو السر وراء صمت الحكومة وكأن في الأمر محاصصة، علماً بأنه اتضح لاحقاً أنه تم دفع أكثر من مائة وعشرة مليون دولار للقيام بأعمال إعادة بناء محطة الطاقة ولم ينجز من المشروع سوى البنية التحتية فقط".

وأكمل: «واليوم وبسبب عجز إدارة المصفاة الحالية عن دفع مليون دولار للشركة الصينية المزعومة قامت الأخرى بسحب موظفيها حتى حراسات المعدات الخاصة بمحطة الطاقة وبهذا فإن المواد البالغ قيمتها حوالي 118

وقال جواد: «من يعلم بأن المصفاة قامت بشراء رافعة كرين 400

وتساءل: «أين الباخرة (أميرة عدن) المملوكة للمصفاة؟ وإلى جيب من يذهب مدخولها؟ وكم قيمة بيع بواخر المصفاة خردة؟ ومن اشتراها بالباطن؟ ولماذا تم إعفاء شركة العمار المصرية بمئات آلاف الدولارات وهي التي تقوم بتقطيع البواخر بمعدات المصفاة وخدماتها خلاف عروض البيع بأبخس الأثمان؟!".

- أكثر من (200) مليون دولار قيمة عقود لشركات وهمية ملاكها محليون
- مواد قيمتها (118) مليون دولار بمحطة الطاقة معرضة للتلف
- لدينا إمكانيات ومقومات عديدة سنجني منها عائدات ترفد خزائن الدولة
- إدارة المصفاة الحالية تحملت بخيرها وشرها تركة فساد تعجز عن تجاوزه

وأضاف: «كم هي قيمة عقود البواخر التي استأجرتها المصفاة؟ وهل لهذه البواخر وجود على أرض الواقع حتى تتحمل المصفاة عشرين مليار ريال سنوياً وحوالي ستمائة وخمسين ألف دولار لتغيير زيوت هذه البواخر المخفية التي تسكنها الأشَباح ولا تنقل حتى مياه البحر لكي نعطيها المليارات من أموال المصفاة التي هي أموال الشعب؟ وهل المبنى المملوك للمصفاة الكائن في أهم شوارع لندن في بريطانيا موجود أم تم بيعه؟ ومن الذي باعه؟ وبأي حق تباع أصول المصفاة؟ وأين عائدات الأموال؟ ناهيك عن الفساد الإداري بتعيين الفاشلين والذين تجاوزوا الأجلين للخدمة والفاسدين على حساب الكفاءات من موظفي المصفاة الأساسيين وتطفيشهم".

فساد المنح الدراسية

وتابع رئيس مجلس اللجان النقابية لشركة مصافي عدن غسان جواد حديثه بالقول: «المنح الدراسية التي تُصرف ألف وخمسمائة دولار شهريا للفرد الواحد هل لا زالت مستمرة؟ والمبالغ المقررة لا زال يتم دفعها، وكم عدد المبتعثين من المصفاة؟ وهل جميعهم موظفون؟ لأن بعض الأسماء لن نستطيع التعرف عليهم وجميعهم أولاد مسؤولين".

وأضاف: «خزانات الغاز العملاقة في ميناء الزيت للاستخدام المنزلي مؤجرة لأحد التجار بعقد مجحف لسنوات وهو بقاء الخزن حكر للتاجر نفسه فقط والمخزي بأنه لا يدفع إلا إيجار الشحنة التي يأتي بها فقط وغالبية الأشهر تظل الخزانات فارغة دون مدخول ولهذا يصعب على المستوردين التنافس باستيراد الغاز والضحية الشعب".

المفرغين من العمل

وأشار جواد إلى أن: «هناك العديد من العمال المفرغين يتحصلون على مرتباتهم بطلب تفريغ من مسؤولين سواءً في الحكومة أو الرئاسة ومن قيادات عسكريه ويستلمون مرتباتهم بغير حق بالرغم من ازدواجية العمل لبعضهم.. فقد كشف نظام البصمة في المصفاة أوجه جديده من الموظفين لم نشاهدها من قبل ومنهم أطفال وبعضها افتقدناها منذ سنوات ولكن هناك من المقربين من الادارة لم يحضروا حتى الآن ومع ذلك يتقاضون مرتباتهم كاملة وكأنهم في العمل وبعضهم تم الترتيب لهم بطرق ملتويه بتواطؤ وخداع إدارة التوظيف وفيه التفاف على القانون ومحاباة".

الحرائق

وأكمل: «ماهي نتائج التحقيقات بالحرائق المفتعلة بالمصفاة في محطة الطاقة وخزانات المصفاة والورش الإنتاجية الهامة وآخرها حريق قسم الأجور في إدارة الحسابات وأن هناك من المتهمين يتم تهريبهم أو تحويلهم أو ترقيتهم بأعلى المناصب".

وأكد أن: «إدارة المصفاة الحالية تحملت بخيرها وشرها تركة فساد وتعجز عن الخروج منها بسبب اللوبي المتجذر فيها وسيطرة المنظومة السابقة على القرار بحرف المسار وإغراقها باتفاقيات سابقة شلت حركتها لتبقى هي المهيمن والمسيطر لتفرض تمكين اتباعها والموالين لها في مفاصل المصفاة الهامة، ولأجل هذا يتم محاربة مجلس اللجان النقابية لشركة مصافي عدن والاستماتة بمحاولة اضعافها من أطراف عديدة تسعى للهيمنة على المصفاة وأصولها وممتلكاتها".

وتابع: «علينا جميعاً أن نصوب سهامنا على الفساد الذي ينخر فيها وفي البلد بشكل عام بسبب الفشل الذريع في إداراتها وهذا يعكس فشل الساسة في البلاد وقياداتها الذين يصرون على تعيين الفاشلين واللصوص في المرافق الإيرادية والهامة دون اسس أو معايير في التعيينات بل التعيين بالولاءات والانتماءات وللأسف طغت العنصرية والمناطقية على حساب الكفاءات ولهذا تستمر معاناة الوطن ويزداد الشعب المطحون طحين ويعيش الكادحين في فقر ويموت الفقراء على عتبات الأبواب باحثين عن لقمة عيش والنفط يجري من تحت ارجلهم وخيرات البلاد تتبخر بسبب الفساد وتسلط الأسياد الذين ينهبون خيراتها".

وأكمل: «لدينا إمكانيات ومقومات عديدة في بلادنا لو استخدمناها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى بعض التسهيلات من الدولة سوف نجني عائدات ترفد خزائن الدولة وان تجاهل إمكانيات شركة مصافي عدن في استعادة نشاطها في تكرير النفط والمتاجرة النفطية والملاحة والنقل بالبواخر وإهمال إدارة عدن لتموين البواخر التي تم إنشاء المصفاة خدمتا لها نظراً لأهميتها لتموين البواخر والسفن العملاقة في الممر الدولي وأنشطة كثيرة ستدر عوائد كبيرة بإمكاننا تحسين أوضاع البلد للخروج من هذا النفق المظلم".

ووجه رسالة بالقول: «رسالتنا إلى كل مسؤول في أعلى المناصب وادناها بمحاسبة أنفسهم قبل الآخرين والتوبة من الصغائر قبل الكبائر حتى لا يواجهون الشعب الثائر فأمامنا متسع من الوقت لنبني دولة النظام والقانون خالية من الفساد والمفسدين".

وقال: «هل سيتم محاسبة أحد كبار الفاسدين؟ بالطبع لا ولكن من الممكن تقديم كبش فداء أو بعض الابر المخدرة لتهدئة موجة الغضب الشعبي الذي ما ان يبح صوته ليعود إلى سباته كالعادة.. ولهذا نشاهد تقدم الدول ونحن في القاع.. فحاسبو أنفسكم قبل أن تُحاسبوا».

واختتم بالقول: «وهذا يعد بلاغ للجهات الرقابية والمحاسبية وأجهزة الضبط المختصة، مع التأكيد أنه لا نريد تشكيل لجان بمشاركة أو رئاسة فاسدين كالمعتاد».